الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-19

الشروق

تلقى المجلس الدستوري أزيد من 400 طعن في التشريعيات

هـــذه حـــالات إلغـــاء فـــوز المترشحـــين أو إعـــادة النظـــر في المحاضـــر

• بيطام: أتوقع صدور أحكام بإلغاء نتائج الانتخابات في بعض الولايات

كشف رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، الخميس، عن تلقي أزيد من 400 طعن تم إيداعه من قبل مترشحين شاركوا في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان، فيما توقع المختص في القانون، زجيب بيطام، صدور أحكام تلغي نتائج الانتخابات في بعض الولايات وخاصة بعد تحرك النيابة العامة في ولاية المسيلة ولأول مرة في تاريخ الانتخابات الجزائرية للتصدي لمن ارتكبوا أفعالا تمس بعملية الانتخاب.

إلهام بوثلجي

وأوضح فنيش في الندوة الصحفية التي عقدها بمقر المجلس بأنه تم تلقي أزيد من 400 طعن من قبل مشاركين في الاقتراع بعد 48 ساعة من الإعلان عن النتائج المؤقتة للتشريعيات من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأفاد بأن المجلس سينظر في هذه الطعون ويفصل فيها وإن تبين أن الطعن مؤسس يمكن أن يصدر قرارا معللا إما بإلغاء الانتخاب المتنازع فيه أو إعادة صياغة محضر النتائج المعد وإعلان المرشح المنتخب قانونا.

وقال فنيش بأن المجلس الدستوري لم يتلق إلى غاية الخميس النتائج المؤقتة لتشريعيات 12 يونيو من قبل السلطة،وذكر المتحدث أنه على المجلس ووفقا للقانون أن "يضبط النتائج النهائية للاقتراع في أجل أقصاه 10 عشرة أيام من تاريخ استلامه للنتائج".

وفي السياق، شرح أستاذ القانون الدستوري نجيب بيطام في تصريح لـ"الشروق" بأنه استنادا للقانون العضوي المتعلق بالانتخابات، وبعد الإعلان عن النتائج المؤقتة من قبل السلطة المستقلة، فإنه يحق لكل مترشح أو حزب مشارك الطعن في النتائج المؤقتة، وذلك بتقديم طلب في شكل عريضة يودعها لدى المجلس الدستوري في أجل 48 ساعة، ليتم بعدها إبلاغ القائمة المعترض عليها أو المترشح المطعون فيه بعريضة الطعن ومنحه أجل 72 ساعة للرد عليها استنادا للمادة 209، حيث يفصل المجلس الدستوري بعد تلقيه الردود -يقول المحامي - في هذه الطعون في أجل 3 أيام.

وشدد بيطام على ضرورة أن تستوفي الطعون الشروط الشكلية والموضوعية، فبالنسبة للشكلية فهي تتعلق باحترام آجال تقديم الطعون، وإجراءات توجيه الدعوى من صاحب الصفة وضد صاحب الصفة وفي الشكل المطلوب قانونا،

أما الموضوعية فينبغي - حسبه - أن تكون الطعون مؤسسة وتستند إلى وقائع ثابتة ووثائق رسمية كمحاضر فرز الأصوات حتى يتسنى للمجلس الدستوري بسط الرقابة عليها، وإذا تبين أن الطعن مؤسس يمكن أن يصدر المجلس قرارا معللا بإلغاء الانتخاب المتنازع أو إعادة صياغة محضر النتائج المعد وإعلان المترشح المنتخب قانونا.

وقال الخبير الدستوري بأنه يمكن إلغاء فوز أحد المترشحين أو قائمة ما استنادا للتحقيقات القضائية، مثل ما حدث في المسيلة، مثمنا تحرك النيابة العامة لمجلس قضاء المسيلة لمتابعة موظفين قائمين على مكاتب التصويت أثبتت التحقيقات قيامهم بالتزوير، حيث تم إيداعهم الحبس المؤقت، واعتبر ذلك سابقة في تاريخ الانتخابات في الجزائر ودعامة جديدة ومؤشر لإعادة الثقة للناخب والمواطن الجزائري من جهة، كما أنها تشكل رادعا لكل من تسول له نفسه التزوير في المواعيد الانتخابية المستقبلية ولاسيما أن الجزائر مقبلة على انتخابات محلية خلال أشهر.

وصرح "انتهى عهد التزوير والتستر على المزورين"، متوقعا أن تصدر قرارات من قبل المجلس الدستوري تلغي بعض نتائج الانتخابات في عدد من الولايات لاسيما تلك التي ثبت فيها التلاعب بنتائج الفرز أو التزوير، خاصة أن رئيس السلطة المستقلة صرح أنه تم إحالة عدة ملفات للجهات القضائية للنظر فيها.

أما بخصوص التصريحات غير المسؤولة التي صدرت من بعض الفائزين حسب النتائج المؤقتة وإن كانت ستمثل سببا للطعن وإلغاء فوز النائب المعني، فأكد بيطام على أن هذه الأخيرة لا تتعلق بمجال الطعن، بل تشكل جرائم أخرى قد يعاقب عليها قانون الانتخابات وتخضع لاختصاص القضاء العادي بناء على دعاوى عمومية تحركها النيابة العاصمة.

حزب العمال يؤكد

"الأغلبية عاقبت النظام بالعزوف"

● اعتبر حزب العمال أن نتائج اقتراع 12 جوان ونسبة المشاركة فيه تبيان لقناعة الأغلبية بأن "النظام غير قابل للإصلاح أو التجدد". وقال بيان التقرير الافتتاحي لأشغال الدورة العادية للمكتب السياسي، أمس "إن التشريعيات الأخيرة ستفاقم أزمة تفسخ النظام وتهشش مؤسساته" وأوضح بأن "الأغلبية الغاضبة استخدمت الاقتراع لمعاقبة الحكومة والنظام وسياساته عبر العزوف غير المسبوق عن التصويت"، كما أشار إلى أن "رسالة الأغلبية حملتها التعبئة المطلبية لمختلف الفئات بحثا عن الحلول الجماعية ولتوقيف تعليق الحريات الديمقراطية والإغلاق السياسي والإعلامي والزج بمئات النشطاء والصحفيين والمناضلين والمحامين في السجن بسبب آرائهم أو ممارسة حقوقهم السياسية". وتعليقا على تبعات العملية الانتخابية، اعتبر البيان "أن نسبة ما يسمى بالتمثيل السياسي للمرأة التي تراجعت إلى أقل من 9٪ تؤكد "الطابع التقهقري والتمييزي لنمط الاقتراع الجديد". وأشار المصدر إلى أن "نفور الأغلبية من العملية الانتخابية غذى انحرافات خطيرة ميزت الحملة الانتخابية، منها احتقار النساء والمساس الخطير بهويتنا الأمازيغية لأغراض تفكيكية، وتوظيف الدين وتوجهات اقتصادية واجتماعية مرعبة، وأيضا التهجم على المسار الثوري والأحزاب التي قررت عدم المشاركة".

وحسب حزب لويزة حنون، فإن "ترقية القوائم الحرة المشكلة بنسبة كبيرة من مناضلين في أحزاب النظام، تؤكد أن التعددية الحزبية خاصة والديمقراطية السياسية عامة، في خطر، بعد إقحام ما سمي بالمجتمع المدني بقوة من قبل السلطة في العملية الانتخابية، في حين أن البرلمان هو إطار سياسي بامتياز يجتمع فيه منتخبون يمثلون تيارات سياسية منظمة في أحزاب سياسية". وبشكل عام يرى المكتب السياسي لحزب العمال "أن نتائج اقتراع 12 جوان تمثل منعرجا إيجابيا في المسار الثوري، حيث نزعت الأغلبية شرعية ومصداقية العملية الانتخابية، وبالتالي عن المجلس المنبثق عن هذه التشريعيات الذي يصبح فاقد الأهلية السياسية".

نسرين جعفر

بتهمة التزوير

الحبس المؤقت لـ7 أشخاص بالمسيلة

● أمر قاضي التحقيق لدى محكمة بوسعادة في المسيلة، أول أمس، بإيداع 7 أشخاص الحبس المؤقت كانوا محل متابعة، في أعقاب واقعة تزوير كان مكتب التصويت رقم 29 بمركز جبل ثامر في بلدية المعاريف مسرحا لها، ساعات قليلة قبيل نهاية آجال التصويت. وكانت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات بولاية المسيلة، دفعت بإخطار إلى السلطات القضائية من أجل فتح تحقيق في محتوى فيديو انتشر على مواقع التواصل يظهر مجموعة أشخاص كانوا يقومون بحشو الصندوق بأوراق تصويت بعد اقتحام هذا الأخير من قبل العديد من المواطنين، في نية لتغيير مجرى النتائج. وكان وكيل الجمهورية لدى نفس المحكمة، استمع أول أمس إلى كل من رئيس المركز، رئيس مكتب ونائبه، كاتب ونائبه بالإضافة إلى مساعد ثاني وفارز مكتب تصويت، قبل إحالتهم على قاضي التحقيق الذي أحالهم بدوره على إجراءات المثول الفوري بتهمة الزيادة في محاضر وأوراق أصوات الناخبين وتشويهها، تعكير صفو العملية الانتخابية والإخلال بحق وحرية التصويت طبقا للمادتين 286 و295 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، حيث تم وضع المتهمين الحبس المؤقت مع تأجيل الفصل في القضية إلى تاريخ 24 من الشهر الجاري بطلب من الدفاع، حسبما جاء في بيان النائب العام لدى مجلس قضاء المسيلة.

البشير بن حليمة

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

سُجلت في عدة ولايات خلال تشريعيات 12 جوان

الضبطية القضائية تحقق في التجاوزات

لم تمض سويعات على إعلان رئيس السلطة الوطنية للانتخابات محمد شرفي عن النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان، حتى اهتزت مختلف الدوائر الانتخابية على وقع سيل من الشكاوى والتقارير التي تطعن في سلامة العملية الانتخابية.

ف. جمال / م. نوال

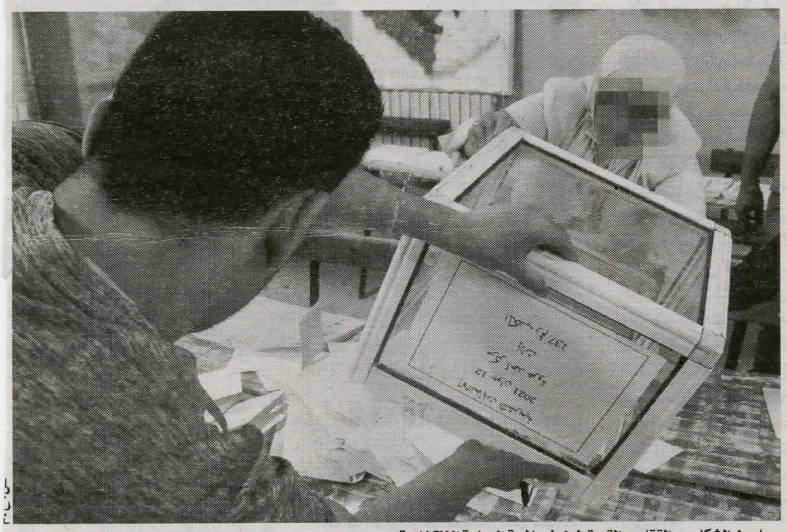

سيل من الشكاوى والتقارير التي تطعن في سلامة العملية الانتخابية

● تشكيلات سياسية، أحزاب، قوائم حرة، مستقلون وأنصارهم، سارعوا إلى فضح سلسلة من الخروق والممارسات التي شوهت أول امتحان لانتخاب أول برلمان في الجزائر الجديدة.

تدخلت أمس عناصر الدرك الوطني لولاية باتنة بأمر من رئيس مجلس الدولة، وقامت بحجز ونقل محاضر وسجلات أسماء الناخبين ومقارنة البصمات وكذا صناديق الفرز الخاصة بدائرة الجزار، التحقيق الذي فُتح أمس يأتي بعد سلسلة من الاحتجاجات والطعون والبيانات الموقعة من طرف عدد من الأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي تحوز "الخبر" على نسخ منها.

واهتزت بلدية الجزار على واقعة نقل المحاضر والصناديق التي تحوي أوراق التصويت، وبدأت حالة من الخوف والترقب من نتائج التحقيق، في حال ثبت تورط رؤساء المكاتب والمؤطرين لها وكذا ممثلي بعض الأحزاب والقوائم الحرة، وجاءت العملية بعد أن رفع ممثلو أحزاب سياسية وقوائم حرة بيانات، مصرحين فيها أنهم سجلوا تجاوزات خطيرة مست العملية الانتخابية بل ولا وجود لها أصلا في دائرة الجزار ببلدياتها أولاد عمار وعزيل عبد القادر، حيث تم السطو -حسبهم- على أصوات الناخبين وتم حشو صناديق الاقتراع وتزوير الانتخابات واقتسام الأصوات بين مترشحي البلدية الواحدة، وعليه أضاف البيان أن الموقعين طالبوا بإلغاء نتائجها في الدائرة المذكورة لأنه لم تكن هناك عملية من الأصل، وأن ما وقع من تزوير أثر على السير الحسن للعملية، وهو الأمر الذي سجل في كل من بلديات على غرار منعة، تيغرغار، بوزينة، لارباع، آريس وبني فضالة.

دعا الموقعون في البيان رئيس الجمهورية بصفته القاضي الأول في البلاد والذي سبق وأعطى ضمانات بنزاهة العملية الانتخابية ومشاركتهم فيها على هذا الأساس، للتدخل، وكذا دعوا رئيس السلطة المستقلة للانتخابات ورئيس المجلس الدستوري للتدخل والمطالبة بإلغاء ما أسفرت عنه من نتائج في الدائرة المذكورة والبلديات التابعة لها وكذا فتح تحقيق معمق في جميع البلديات المعنية. كما قامت فرقة الشرطة للبحث والتحري بضبط مجموعة تابعة لحزب جبهة المستقبل متلبسين -حسب البيان- بشراء ذمم وأصوات مواطنين على مستوى مركز باركا أفوراج بمدينة باتنة وذلك يوم الاقتراع، في انتظار ما ستسفر عنه التحقيقات ومقارنة المحاضر والسجلات والبصمات محل الطعون.

الكشف عن تصويت متوفين!

تكاد تصير القصة الساخرة التي يتداولها رافضون للانتخابات حول عودة عجوز للحياة بمناسبة كل موعد انتخابي، ووقوف زوجها في انتظارها، قابلة للتصديق مع بعض التعديلات، من خلال تسجيل حالات تصويت لموتى في دوائر انتخابية بناء على شكاوى مرشحين مقدمة إلى المجلس الدستوري.

وفتح المرشح للانتخابات التشريعية بولاية باتنة زويشي عبد المالك صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي لاستقبال معلومات تعزز البيانات التي بحوزته بخصوص حالات تصويت لعائدين للحياة في الولاية، وتم التبليغ عن حالات في مناطق الجزار، العياضات وبريكة. ونشر المرشح عن قائمة الحصن المتين شهادتي ميلاد لمتوفين من الذين ظهرت أسماؤهم في سجل المنتخبين المصوتين، من قائمة تضم 22 اسما اعتبروا أحياء.

وأدرجت هذه المعلومات في ملف طعن قدم إلى المجلس الدستوري، على أمل تعديل نتيجة التصويت، أو إلغاء نتائج هذا الاقتراع وإجراء انتخابات جزئية.

ويضع الكشف عن هذه الحالات مصداقية السلطة المستقلة للانتخابات من جديد، وخصوصا أنها من يتولى ويشرف على تحيين القوائم الناخبة، بمناسبة المراجعة العادية والاستثنائية لهذه الناخبين، والتي تتولاها لجنة تضم قضاة. والاعتقاد السائد أنه جرى طمس قضايا عديدة تخل بالعملية الانتخابية وتمس بالتزامات السلطات السياسية لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة، ومن القضايا التي تم طمسها أو السكوت عنها استخدام البطاقية البلدية للناخبين في تعبئة استمارات الناخبين دون استشارتهم، ولم يعلن إلا عن حالة واحدة بوهران كشفت عنها الخبر قبل أيام، بإطلاق ملاحقات في حق برلماني سابق وموظفين ببلدية متورطين في العملية.

ولا يعرف إن كانت هذه القضايا وشبيهاتها سواء في باتنة والمسيلة ميلة وبجاية، ستؤثر في قرارات المجلس الدستوري الذي سيفصل في الطعون المسلمة إليه والتي بلغت -حسب تقديرات رئيسه كمال فنيش- 400 طعن.

ف. ج/ م. ن

عصماني: آثرنا المصلحة العليا للوطن على مصلحة الحزب

دعا لمين عصماني رئيس حزب صوت الشعب، المسؤولين إلى تحمل مسؤوليتهم تجاه الوطن والدفاع عن صوت الحق، مؤكدا أنهم في حزبه يؤثرون المصلحة العاملة على مصلحة الحزب.

وقال عصماني خلال ندوة صحفية إن مناضلي حزبه "ما عندهمش الحيلة" بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى التي تملك الكثير من الحيلة، ما أثر على نتائج الحزب خلال التشريعيات الماضية، النضال ليس لديه منافع ولا انتصارات واهية، مستشرفا أن الحزب سيظل على العهد دوما.

وأضاف عصماني أن 23.7 بالمائة "لا بد أن تجعلنا ندرس مشكل العزوف عن الانتخابات"، كما يجب استرجاع الثقة في الشعب، وهذا السلوك ليس مقاطعة بل عزوف، وهو ما مكن الأحزاب التي حصلت على أغلبية من السيطرة على الانتخابات.

وتابع "نتيجتنا في الانتخابات، المرتبة السابعة هو فخر ونعتبره انتصارا، النضال مازال، الجزائر الجديدة سلوكات جديدة ونمط جديد هذه الثقافة، لابد أن تكرس في العمل السياسي، النسبة تؤكد الإفلاس السياسي للطبقة السياسية، لكننا لم نحسن التسويق للعمل السياسي".

وأضاف: "النضال هو وسيلتنا الحضارية، وبعد 7 أشهر من النضال ها نحن نحرز نتائج جيدة لكن عملنا لا يعكس النتائج، الإسقاطات على مستوى الولايات في اللجنة المستقلة للانتخابات، كان لا بد من كشف الوعاء الانتخابي للأحزاب في الولايات وهذا ما لم يحدث، العتبة بالعاصمة، نحن تحصلنا على 6000 صوت ولم نحصل بالعاصمة على مقاعد فيما أصحاب 8000 تحصلوا على 8 مقاعد، في البليدة كنا متحصلين على مقعدين وفي الصباح قيل لنا تغيرت".

وأبدى عصماني ثقته في المحكمة الدستورية التي ستنصف حزبه حسب تعبيره من خلال الطعون التي سيقدمونها.

مصطفى.ق

قال إن البرلمان المقبل سيكون في خدمة الشعب..بن قرينة:

من يطعن في الجيش والمؤسسات الأمنية والرئاسة خائن

قال عبد القادر بن قرينة رئيس حركة البناء الوطني، إن الحزب سيعمل مع شركائه السياسيين ليكون البرلمان في خدمة الشعب، مثمنا التوافق السياسي على نجاح الانتخابات واقتصار الطعون على الجانب التقني بعيدا عن جوهر العملية الانتخابية.

وأضاف بن قرينة: "لن نطعن في مؤسسات دولتنا وشرعية منقوصة أفضل من شرعية منعدمة، على الحكومة القادمة التركيز على مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية".

وأضاف أن يد حركة البناء ممدودة للجميع لتشكيل كومندوس سياسي يعمل برعاية رئيس الجمهورية، نطالب بحل المجالس الولائية والبلدية وإجراء انتخابات عاجلة، مراجعة قانون الانتخابات لتحقيق تكافؤ الفرص وإبعاد التزوير، مؤكدا أن عددا من القوى السياسية التي نادت إلى مقاطعة الانتخابات هي الآن موجودة معنا، وأن حركة البناء الوطني لا يمكن أن تمس برمزية المنظمة الوطنية للمجاهدين.

وأضاف بن قرينة أن الذي يطعن في مؤسسات الجيش والمؤسسات الأمنية ورئاسة الجمهورية هو جاهل أو خائن وبائس، داعيا إلى حوار وطني لا يقصي أحدا ولن نيأس من تغيير مواقف الحراكيين، ندعو إلى أخلقة الحياة السياسية ولا نتهم أحدا بالتزوير الممنهج.

ودعا بن قرينة شرفي إلى فتح تحقيق في نتائج الانتخابات وإذا ثبت أن حركة البناء زوّرت سأنسحب من الحياة السياسية، مشددا على ضرورة إعادة النظر في مندوبيات سلطة الانتخابات لأنها لا تمثل الإرادة في النزاهة، كما دعا لمقاربة جديدة في تشكيل الحكومة وشراكة وطنية للخروج من الأزمة.

مصطفى.ق

حبس 7 "مؤطرين" زوروا الانتخابات في المسيلة

بداية ردع المتلاعبين بنتائج التشريعيات..

▪ الفضيحة تفجرت بعد إخطار من السلطة المستقلة للانتخابات

▪ العدالة تحقق في عدة "تجاوزات" بولايات مختلفة

بهاء الدين. م

كشف النائب العام لدى مجلس قضاء المسيلة، عن إيداع 7 أشخاص الحبس المؤقت، بتهمة تزوير الانتخابات التشريعية لـ12 جوان المنصرم، إثر إخطار من المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات. وتعد هذه أول حالة تزوير مكشوفة تعلنها العدالة للرأي العام في انتظار الفصل في "تجاوزات" أخرى بعدة ولايات، بينها محاولات تزوير وطرد مترشحين وحرمان ناخبين من التصويت وغلق مراكز بسبب الفوضى.

وأفاد بيان للنائب العام لدى مجلس قضاء المسيلة، أول أمس الخميس، أنه عملا بأحكام المادة 11 فقرة 03 من قانون الإجراءات الجزائية، وفي إطار الإعلام بالقضايا التي تهم الرأي العام، تم إيداع 7 أشخاص الحبس المؤقت عن جملة من التهم أهمها التزوير في انتخابات 12 جوان المنصرم. وتابع البيان "يعلم النائب العام لدى مجلس قضاء المسيلة أنه بتاريخ 13 جوان 2021 تلقينا إخطارا من المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لولاية المسيلة، مفاده أنه بمناسبة إجراء الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان 2021 بالدائرة الانتخابية بالمسيلة وبالضبط ببلدية المعاريف على الساعة 18:40، سجلوا واقعة تزوير، تتمثل في اقتحام مكتب التصويت رقم 19 مركز جبل ثامر ببلدية المعاريف بولاية المسيلة". وعليه "تم إسداء تعليمات بفتح تحقيق ابتدائي معمق وسماع كل من له علاقة بالوقائع وتقديم الأطراف". وأوضح البيان أنه "بتاريخ اليوم الموافق لـ17 جوان 2021، تم تقديم الأطراف أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة بوسعادة ويتعلق الأمر بكل من "و. ح« رئيس المركز، "ز. ع« نائب رئيس المكتب، "ر. ش« كاتب بمكتب التصويت، "ف. ج« رئيس المكتب، "س. ع« مساعد ثاني، "ب. ل« نائب كاتب بمكتب التصويت، "ب. م« فارز بمكتب التصويت وبعد سماعهم من طرف وكيل الجمهورية تمت إحالتهم على قسم الجنح وفق إجراءات المثول الفوري، بجنح الزيادة في محاضر وأوراق أصوات الناخبين وتشويهها وتعكير صفو عمليات مكتب التصويت والإخلال بممارسة حق حرية التصويت طبقا للمادتين 286 و295 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات". وتم تأجيل القضية من طرف رئيس الجلسة بناء على طلب الدفاع ليوم 24 جوان 2021، مع وضع المتهمين السبعة رهن الحبس المؤقت.

على صعيد آخر، أحالت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية للانتخابات، بميلة، قضية أوراق الاقتراع المسربة لأحد الأحزاب السياسية عشية الانتخابات التشريعية، التي جرت يوم 12 جوان على النيابة العامة. واستقبل منسق مندوبية ميلة ممثلين عن القوائم المترشحة وأبلغهم برفع طلب لفتح تحقيق في الصور المتداولة بشبكات التواصل الاجتماعي، التي تخص ظهور ورقة تصويت لحزب سياسي أيام قبل الاقتراع. وفي تبسة قامت المندوبية الولائية لسلطة الانتخابات بإخطار النائب العام بمجلس القضاء بالتجاوزات المسجلة. وتمثلت هذه التجاوزات في الاستيلاء بطريقة غير مشروعة على مجموعة من أوراق التصويت كانت مخزنة على مستوى المركز الولائي المخصص للعملية الانتخابية. واستولى موظفون يعملون بثلاث بلديات جنوب ولاية تبسة، على 38 ورقة اقتراع وكاميرا مراقبة كانت وراء فضحهم، حيث عثر بحوزة أحدهم على 30 ورقة اقتراع خاصة بقائمة حزب سياسي. فيما عثر بحوزة موظف آخر على 7 أوراق اقتراع خاصة بإحدى قوائم المترشحين. أما الموظف الثالث، فقد عثر بحوزته على ورقة انتخاب واحدة. وأحيلت على العدالة قضايا تتعلق بالتجاوزات يوم الاقتراع في ولايات أخرى على غرار البويرة، بجاية وتيزي وزو.

ليس كل ما يتمناه الناخب يدركه

أ.بن نعوم

بينما يعكف المجلس الدستوري على دراسة الطعون التي تلقاها حول النتائج المؤقتة المعلنة ، و البالغ عددها أكثر من 400 طعن ؛ أي حوالي طعن واحد، مقابل كل مقعد من مقاعد البرلمان !و في انتظار النتائج النهائية التي تحسم تشكيلة الهيئة التشريعية الجديدة ، يستهدف النقاش مواصفات النواب الجدد و مدى قدرتهم على تحمل الأعباء المختلفة التي تتطلبها مهامهم التشريعية و الرقابية و الانتخابية على وجه الخصوص.

إذ المعلوم أن المهام التشريعية و الرقابية محددة بمقتضى الدستور المعدل الذي حرص على تقوية سلطة البرلمان بدءا من تشكيلته التي أصبح للناخبين الدور الأبرز في تحديدها بفضل القائمة المفتوحة و التصويت التفضيلي ، و بفضل مبدأ المناصفة بين الرجال و النساء و تخصيص ثلث القائمة للشباب و التمكين للجامعيين (و هو ما تجسد نسبيا في النتائج المعلنة) . فضلا عن دوره في الرقابة على الحكومة ، حيث أصبحت الأغلبية البرلمانية تستشار من طرف رئيس الجمهورية في تعيين رئيس الحكومة أو الوزير الأول (حسب الحالة).

كما تم تقليص حالات التشريع بأوامر رئاسية ، و حصرها في فترة العطل البرلمانية و في الحالات الاستعجالية و تقييدها بآجال محددة و بمصادقة البرلمان عليها . و أضحى للبرلمان في ظل الدستور المعدل كامل الحرية في مناقشة خطة عمل الحكومة بكل استقلالية ، و فرض الدستور إجبارية تقديم بيان السياسة العامة للبرلمان من طرف الوزير الأول أو رئيس الحكومة سنويا .

و بالإضافة إلى لجان تقصي الحقائق، فإن البرلمان سيكون بوسعه وضع لجان إعلامية ، كما إن الموافقة المسبقة للبرلمان تصبح إجبارية قبل تصديق رئيس الجمهورية على الاتفاقات الاقتصادية كالمتعلقة بالدخول إلى مناطق التبادل الحر، وكذلك التجمعات الاقتصادية وكيانات الاندماج الاقتصادي و إرسال الجيش إلى الخارج ،و يتسلم البرلمان سنويا تقرير مجلس المحاسبة.و كل الوثائق التي يطلبها من الحكومة في إطار مهمته الرقابية.

كما أبقى الدستور المعدل بعض التحسينات على بعض المؤسسات الدستورية و منها البرلمان من خلال معاقبة التجوال السياسي و حرمان المعنيين من عهدتهم البرلمانية ،و اعتماد دورة سنوية واحدة من عشرة أشهر و حصر العهدات البرلمانية في عهدتين منفصلتين او متتاليتين لكل نائب، و و كذا توسيع مجال التشريع للبرلمان لتشمل القواعد العامة المتعلقة بالطلبات العمومية، مع تمكينه من الرقابة على بعض النصوص التنظيمية .

كما ضمن الدستور المعدل حقوق المعارضة بدون أي تمييز بين الأحزاب السياسية المعتمدة ، ومنها الحق في التعبير و الاجتماع ، و الحق في الاستفادة من وقت عبر وسائل الإعلام العمومية يتناسب مع تواجدها عبر الوطن ، و الحق في مساعدة الدولة بحسب نسبة تمثيلها في البرلمان ، وكذا الحق في مناقشة غرفتي البرلمان جدول أعمال مقترح من طرف المعارضة ، كما أسس الدستور المعدل حقا للمعارضة لإخطار المحكمة الدستورية حول القوانين المصادق عليها من طرف البرلمان.

كما يتولى هذا الأخير وضع نظامه الداخلي الذي يحدد حقوق و واجبات النائب ،و علاقة كل غرفة من غرفتي البرلمان مع بقية المؤسسات الدستورية ،و التنظيمات البرلمانية العالمية في إطار الدبلوماسية البرلمانية. و مع ذلك ، يبقى الجزائريون بعد كل انتخابات في انتظار التشكيلة السياسية التي ترقى بأداء المجالس المنتخبة إلى المستوى الذي يحقق تطلعاتهم إلى حياة أفضل، بدءا بالحفاظ على تواصل دائم مع الهيئة الناخبة ، و متابعة انشغالاتها عن قرب ، حضوريا أو عبر فتح مداومات محلية . غير أن كل هذه المهام البرلمانية تظل في حكم التنظير ، إذ ليس كل ما يتمناه الناخب يدركه .

كلام آخر

الانتخابات والمؤسسات

■ عبد الملك بلغربي

الشيء الأهم في العملية الانتخابية، هو خروج الجزائر من عنق الزجاجة، كيف لا وقد أفضى الحراك المبارك إلى انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019، أفرزت رئيسا منتخبا، الذي بدوره قطع العهد على مواصلة المسار في مكافحة ومحاربة الفساد وبناء دولة مؤسسات.

بعد حراك مبارك خرج من خلاله الملايين من الجزائريين إلى الشوارع مطالبين برحيل رموز النظام السابق، ومعاقبة ومحاسبة الذين تورطوا أو ارتبطت أسماؤهم بقضايا فساد. وفعلا كما كان عليه الحال، تم إسقاط العهدة الخامسة، كما جر العديد من المسؤولين السابقين إلى المحاكم، بمن فيهم وزراء سابقون رهنوا أموال الدولة الجزائرية، فمنهم من صدرت في حقهم أحكام بالسجن لأكثر من عشر سنوات مع مصادرة أملاكم، ومنهم من ما يزالون رهن الحبس في انتظار محاكمتهم، نظرا لتعدد وتشعب قضايا الفساد المتورطين فيها.

أول ما قام به الرئيس تبون لدى وصوله إلى قصر المرادية، فتح باب الحوار والنقاش مع جميع الأطراف من شخصيات وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المعارضة. كل ذلك من أجل الوصول الى وضع دستور جديد يتمشى مع مطالب حراك الشعب الجزائري وهو ما كان عليه، أين تم صياغة مسودة دستور جديد طرحت للنقاش والإثراء، الى ان تم التوصل الى الصيغة النهائية للدستور وتم تحديد الفاتح من نوفمبر 2020، تاريخ الاستفتاء على الدستور الجديد... وطبعا تم الاستفتاء على الدستور الجديد.

إنها محطة انتخابية حاسمة في سبيل بناء جزائر جديدة؛ عملية انتخابية لم يطعن أحد في شرعية كل مراحلها، وهو المكسب الذي يؤسس لجزائر جديدة قوية بمؤسساتها الشرعية.

نتائج تشريعيات 12 جوان، فنيش:

المجلس الدستوري تلقى أزيد من 400 طعن

كشف رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، الخميس، بالجزائر، أن المجلس تلقى أزيد من 400 طعن تم إيداعه من قبل مترشحين شاركوا في الانتخابات التشريعية. 12 جوان.

أوضح فنيش، في ندوة صحفية بمقر المجلس، بعد انقضاء آجال تقديم الطعون أي 48 ساعة بعد الإعلان عن النتائج المؤقتة للتشريعيات من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أنه تم تلقي «أزيد من 400 طعن من قبل مشاركين في الاقتراع».

وذكر بالمناسبة، أن المجلس سينظر في هذه الطعون ويفصل فيها وإن تبين أن الطعن مؤسس، يمكن أن يصدر قرارا معللا، إما بإلغاء الانتخاب المتنازع فيه أو إعادة صياغة محضر النتائج المعد وإعلان المرشح المنتخب قانونا.

وبعد أن أشار إلى أن «الدستوري» لم يتلق إلى غاية الآن النتائج المؤقتة لتشريعيات 12 جوان من قبل السلطة»، ذكر فنيش أنه على المجلس ووفقا للقانون أن «يضبط النتائج النهائية للاقتراع في أجل أقصاه 10 عشرة أيام من تاريخ استلامه للنتائج.

للتذكير، كان المجلس الدستوري، قد نظم الثلاثاء الماضي، يوما إعلاميا خصص لشرح كيفية تقديم الطعون في النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية والنظر فيها.

ويحق للمعنيين الطعن في النتائج المؤقتة للانتخابات وفق شروط شكلية وأخرى موضوعية، وهذا بناء على الدستور، لاسيما المادتين 191 و224 منه، وطبقا لأحكام المادة 209 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات والنظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ORGANISATION DU SCRUTIN PAR L'ANIE

FIN DE MISSION POUR L'AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS (ANIE) QUI AVAIT POUR PRINCIPAL RÔLE DE MENER À BIEN LES ÉLECTIONS LÉGISLATIVES DU 12 JUIN DERNIER. Son rendement a été diversement apprécié. Certains pensent qu'elle a fait de son mieux malgré son manque d'expérience, alors que d'autres lui imputent même leur défaite.

Le oui, mais... des partis

Ali Rebidj, politologue et candidat gagnant au scrutin au nom du FLN, rejette les accusations ayant ciblé cette institution, car de son point de vue, «elle n'a pas failli à sa mission». «On est loin de l'accuser de fraude. Elle n'a jamais eu des comportements encourageant ce genre de pratiques. On constate, en effet, des anomalies dans certaines étapes de l'opération électorale, telles que les tirages au sort concernant le choix des contrôleurs et des représentants des candidats qui avaient accusé des retards. La délibération des listes définitives retenues a aussi tardé à intervenir. Ce qui a quelque peu pénalisé les partis politiques. Les délégués de l'Autorité au niveau des APC n'ont pas vraiment été à la hauteur. Ils ne prenaient pas d'initiatives. Ils attendaient à chaque fois les directives du président de l'Autorité. Ce qui a engendré une anarchie dans certains bureaux de vote. Ce sont donc des fautes logistiques et administratives, sans plus. On remet cela sur le dos de son manque d'expérience et de formation», a indiqué Rebidj, convaincu que «la fraude» n'a pas caractérisé cette fois-ci le suffrage. A ses dires, «le rendement de l'Anie a été positif» et il pense que pour combler les failles enregistrées et mieux organiser les prochains rendez-vous électoraux, des changements devraient être opérés au niveau des communes. Rappelant qu'Abou El Fadl Baâdji, secrétaire général du FLN, avait laissé entendre lors de sa dernière conférence de presse qu'il prépare un rapport détaillé sur des dépassements commis par quelques représentants de l'Autorité au niveau local qui ont empêché son parti d'arracher davantage de sièges. Il a précisé, cependant, que ce sont des cas isolés non orientés par l'Autorité.Safi Laârabi, chargé de communication du RND, précise, pour sa part, que l'Autorité existe depuis peu et a besoin de beaucoup d'expérience pour améliorer ses prestations électorales. En dépit de la complexité du nouveau mode de scrutin adopté lors de ces législatives et de ses conséquences, nous estimons que l'Autorité a réussi son œuvre, affirme-t-il en prenant pour preuves le taux de participation qu'il qualifie de rationnel, les délais réglementaires respectés et la maîtrise presque parfaite de l'opération électorale. «Le travail de l'Autorité a été positif. Dans le monde entier, il n'existe pas d'instance électorale similaire parfaite. Son rôle est toujours relatif. Les cas isolés de dépassements font partie du processus électoral, mais ils n'influent nullement sur les chiffres et les résultats du scrutin», justifie-t-il. Du côté du MSP, l'on juge aussi le travail de l'Autorité comme étant contestable, car, dira Nacer Hamdadouche, cadre au sein du parti, beaucoup d'erreurs ont été commises le jour J. Le parti va même jusqu'à dire que l'Autorité a refusé dans certaines wilayas de remettre les PV de dépouillement aux candidats. Il dénonce aussi le fait de ne pas comptabiliser les bulletins dans lesquels aucun nom n'a été coché. D'ailleurs, il interpelle le chef de l'Etat et le président de l'Autorité pour arrêter ce genre de dépassements. Mohamed-Hassene Daouadji, porte-parole du parti Talaie El Hourriyet, se montre optimiste et affirme que dans une élection, il y a des gagnants et des perdants.

Cela ne l'a pas empêché d'avouer que l'Autorité manque cruellement d'expérience. D'où les manquements recensés çà et là et que des partis l'ont payé cher. Et de rappeler : «L'administration a été éloignée pour créer cette Autorité.»

■ **Karima Alloun**

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

L'EDITORIAL

Qui sont les indépendants ?

ZOUHIR MEBARKI

Grande inconnue. Si dans les résultats provisoires, les 78 sièges des indépendants sont placés en seconde « force » homogène dans le diagramme du fromage statistique, il n'est pas dit qu'il n'éclatera pas en plusieurs groupes parlementaires selon les affinités politiques, à l'ouverture de la nouvelle législature. Chacun sait que 10 députés au moins peuvent constituer un groupe parlementaire. Le scrutin du 12 juin a permis l'élection de députés sur les listes de candidats indépendants dont personne ne connaît le nombre de ceux qui partagent la même tendance politique. Il n'est pas exclu que certains d'entre eux rejoindront la majorité présidentielle ou parlementaire tandis que d'autres pourraient se placer dans le camp de l'opposition. Si l'on se fie aux déclarations des leaders des principaux partis ayant le plus grand nombre de députés élus, il devient possible d'avancer quelques hypothèses des forces qui constitueront cette 9ème législature. Une majorité présidentielle est quasiment sûre de se dégager. L'alliance du FLN, du RND et du Front El Mostakbel suffit à assurer une majorité de 210 sièges qui soutiendra le programme présidentiel. Et si le mouvement El Binaa rejoint cette alliance, c'est une chambre basse qui fonctionnera avec une majorité présidentielle très confortable. Ceci sans compter ceux des indépendants qui rejoindront cette même majorité. Le MSP, qui reste insaisissable dans ses intentions pourrait vouloir prendre la tête de l'opposition et convaincre ceux qui voudraient le rejoindre. Ce qui dans le pronostic le plus optimiste ne dépassera par 150 députés. Un tel résultat ne sera possible que dans le cas où Makri (qui rêve du poste de chef de gouvernement, voire aussi de Premier ministre) pourra puiser un grand nombre de députés parmi les indépendants, mais aussi de convaincre Bengrina (un ancien du MSP) de le rejoindre avec ses 40 sièges. Donc la position du MSP n'est pas encore tranchée. Il ne serait pas étonnant qu'il crée la surprise en décidant de rejoindre la majorité présidentielle puisque dans le discours politique actuel, la tendance est à l'apaisement, à l'union nationale au profit exclusif de sortir l'Algérie de la crise multiforme qu'elle connaît. L'autre tendance du discours politique ambiant est de donner la priorité à la relance économique sur toute autre considération politique ou idéologique. Ce qui serait le plus beau signe d'une Algérie nouvelle portée par tous ses enfants !

Z.M.

LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Avant la proclamation des résultats définitifs des législatives

Le temps des recours

Après l'annonce, mardi dernier, par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, des résultats provisoires des élections législatives anticipées du 12 juin 2021 pour le renouvellement de l'Assemblée populaire nationale (APN), le temps est maintenant à l'examen des recours déposés par les candidats auprès du Conseil constitutionnel.

Kamel Fenniche a assuré que les résultats des élections législatives du 12 juin sont contrôlés au niveau du Conseil constitutionnel en toute transparence, neutralité et intégrité. (Photo : D.R)

Le président de cette institution, Kamel Fenniche a fait savoir, jeudi à Alger, que le Conseil a été destinataire de plus de 400 recours. Lors d'une conférence de presse tenue au siège du Conseil, celui-ci a précisé que ces recours seront étudiés et tranchés dans les délais légalement impartis. Le Conseil constitutionnel avait organisé, mardi, une journée d'information sur les modalités de formulation des recours sur les résultats préliminaires des élections législatives et leur procédure d'examen.
La base juridique de cette démarche est la Constitution, notamment ses articles 191 et 224, ainsi que les dispositions de l'article 209 de la Loi organique relative au régime électoral, et le règlement fixant les règles de fonctionnement du Conseil constitutionnel.
D'après Salima Mesrati, membre du Conseil, «le Conseil constitutionnel a entamé la réception des procès-verbaux des commissions électorales des wilayas et de l'étranger, tel que prévu par la Constitution (article 191) et la loi électorale 21/01 (article 271). Chaque membre assure, conjointement avec un groupe donné, le contrôle manuel des procès-verbaux du recensement communal et leur comparaison aux procès-verbaux de centralisation des résultats de wilayas, en prévision de tout recours pouvant parvenir au Conseil constitutionnel, suivant la forme et les délais prescrits par la loi».
Les membres du Conseil poursuivent leur travail dans le cadre des délais impartis aux termes de l'article 211 de la loi électorale en vue d'arrêter les résultats définitifs, a ajouté Mme Mesrati. Pour sa part, Kamel Fenniche a expliqué que dès réception des PV, il procède en sa qualité de président du Conseil constitutionnel, à la répartition des dossiers aux membres du Conseil «qui travaillent en groupes composés des magistrats de la Cour suprême et du Conseil d'Etat, ainsi que de directeurs d'étude mis à la disposition de chaque membre et de secrétaires pour les aider dans le contrôle manuel des PV qui leur sont confiés. Des copies de ces PV sont également remises au service informatique qui accompagne l'opération pour un deuxième contrôle. Les résultats du membre rapporteur et du service informatique sont comparés et un troisième contrôle est effectué, le cas échéant, a-t-il poursuivi. L'article 210 de la loi organique relative au régime électoral stipule que «si la Cour constitutionnelle estime le recours fondé, elle peut, par décision motivée, soit annuler l'élection contestée, soit reformuler le procès-verbal des résultats établis et proclamer le candidat qui est régulièrement élu, dans un délai de dix (10) jours, à partir de la date de réception des résultats provisoires».
Dans une déclaration à la presse, en marge de la Journée d'information tenue mardi, Kamel Fenniche a assuré que les résultats des élections législatives du 12 juin sont contrôlés au niveau du Conseil constitutionnel en toute transparence, neutralité et intégrité.
Les observateurs et spécialistes algériens considèrent que les élections législatives du 12 juin 2021 constituent une étape décisive vers l'Algérie nouvelle. Ils estiment que ces législatives ont dégagé plusieurs indices porteurs d'espoirs, vers l'édification d'un nouvel Etat émanant de la volonté populaire, et la mise en place d'institutions élues démocratiquement à travers lesquelles le peuple exercera sa souveraineté.
Ces législatives marquent le passage vers une APN constituée pour l'essentiel de jeunes compétences. Ils espèrent que le nouveau Parlement arrêtera une feuille de route sérieuse et objective, articulée autour de la restauration de l'autorité et de la crédibilité de l'Etat, la lutte contre la corruption et la mauvaise gestion, et l'engagement d'une politique de développement national au profit de l'ensemble de la population et en premier lieu les couches sociales les plus vulnérables.
Personne ne conteste que ces législatives ont constitué un test réussi d'élections propres ayant donné lieu à une représentation réelle du peuple.

Lakhdar A.

Voir sur Internet
www.lnr.dz.com